التّوجيه النّحويّ للقراءات الشاذة بين ضوابط الدراية وفُسح الرواية

عمر بولنوار*
جامعة ابن خلدون –تيارت-
omarbou1416@gmail.com

الإرسال:092019/23 **القبول:** 2021/06/23 **النشر:** 2021/09/30.

الملخص: كثُر الكلام حول القراءات القرآنية الشاذة من لدُن علماء اللغة مذ أن سبّع ابن مجاهد السبعة (القراءات السبع المتواترة)، ظهر ما يعرف بالتوجيه اللغوي عامة والتوجيه النحوي خاصة ، فاختلفت التخريجات النحوية لهاته القراءات الشاذة باعتبارها موروث لغوي زاخر لا يمكن وضعه جانبا ، فلم تكن الخلافات النحوية حول هذه القراءات وقفا على البصريين أو الكوفيين ؛ بل تجاوزت ذلك إلى مذاهب فردية وآراء شخصية لمشاهير النحاة فمنهم من اتكأ على ضابط القياس(الدراية) ومنهم من اعتمد صحة المسموع من كلام العرب شعره ونثره(الرواية) ، حيث كثُر بينهم الجدل واتسع النزاع واحتدم حول قرآنية هذه القراءات وما يمكن أن تفرزه من قواعد تزيد المادة اللغوية والنحوية ثراء وسعة.

الكلمات المفتاحية: النحو ، التوجيه ، القراءات القرآنية ، الدراية ، الرواية.

Summary: There is a lot of talk about the abnormal Qur'anic readings by linguists since the seven Ibn Mujahid (the seven recurring readings) appeared what is known as linguistic guidance in general and grammar guidance in particular. The grammatical differences about these readings werebased on the visuals or the Kufites; they went beyond that to the individual doctrines and personal opinions of the celebrities of the grammarians. The conflict widened and raged h For Koranic readings and

* **المؤلّف المرسل.**

what could come out of the rules of Article linguistic and grammatical richness and increase capacity.

Keywords: grammar, guidance, Quranic readings, know-how , novel.

شغلت القراءات القرآنية اهتمام النحاة منذ البدايات الأولى لدرس النحو ، ذلك لأن جُلّ النحاة الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قرّاء كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب والخليل (رحمة الله عليهم)، ولعل اشتغالهم بهذه القراءات فهْما وإتقانا جعلهم يتوجهون نحْو النحو واللغة ليقربوا القراءات من العربية ، بين ما سمعوا ورَوَوْا من القراءات وما سمعوا وروَوْا من كلام العرب.

وقبل الولوج في الموضوع حاولت أن أقف على بعض المصطلحات قصد التعريف حتى يحصل بذلك النفع إن شاء الله تعالى.

أولا: تعريف القراءات

1-في اللغة:

القراءات جمع قراءة ، والقراءة مصدر الفعل: قرأ ، يقرأ ، قرآنا فهو قارئ ، وهم قرّاء وقارئون .[1]

قال ابن فارس(395هـ) عند مادة (قرى): «القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع ، من ذلك القرية ، سميت قرية لاجتماع الناس فيها ، ويقولون: قريت الماء في المقراة: جمعته... ثم قال: وإذا هُمز هذا الباب — أي قرى ليصبح قرأ — كان هو والأول سواء ، يقولون ما قَرَأَت هذه الناقة سلى قط ؛ أي لم تحمل قط ، ولم تضم رحمها على ولد كم قال عمرو ابن كلثوم:

تُريكَ إذَا دَخَلتَ علَى خلاءٍ وَقدْ أمنتْ عيون الكاشحينَا

ذراعيْ عيطلٍ أدماءَ بكرٍ هِجان اللونِ لمْ تقرأْ جنينَا»[2]

ومعنى البيتين: تريك هذه المرأة إذا أتيتها خالية وقد أمنت عيون أعدائها ذراعين ممتلئين لحما كذراعي ناقة طويلة العنق لم تلد بعد ، ولم تضم رحمها على ولد ولم تلقه .[3]

قالوا: ومنه القرآن ، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك ، وقيل لأنه يجمع السور فيضمها ، قال الله تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقُرْآنَهَ)[4]

2-القراءات في الاصطلاح:

تعددت تعريفات القراءات عند علماء التفسير وعلوم القرآن والقراءات ، فهذا أبو حيان الأندلسي (745ه) يعرفها أثناء تعريفه للتفسير ، فيقول: "التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب" ثم قال رحمه الله: «وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ، هذا هو علم القراءات»[5].

وكذلك بدر الدين الزركشي (794ه) الذي يعرفها في معرض تعريفه للقرآن بقوله: «القرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف او كيفيتها من تخفيف و تثقيل وغيرهما »[6].

الملاحظ في تعريف الزركشي أنه عرّف القرآن والقراءات ، وحاول من خلال تعريفه هذا التفريق بينهما هذا يقول في هذا الصدد:" القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان"[7].

وهناك تعريف آخر لشهاب الدين القسطلاني (ت 923ه) الذي يكاد يفي بالغرض المرجو ، حيث عرفها بأنها: «علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والاتصال ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع ، أو يقال علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات ، والفصل والوصل من حيث النقل ، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله»[8].

وقد نقل القسطلاني (ت 923ه) تعريفه هذا عن ابن الجزري (ت833ه) الذي يقول: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة» ، كما نقل هذا التعريف ثلة من العلماء المهتمين بالقرآن وقراءاته أمثال الدمياطي (ت 1117ه)، والشيخ محمد الضباع (ت 1376ه)، والشيخ عبد الفتاح القاضي (ت 1403ه)، والدكتور محمد سالم محيسن(1422ه) وغيرهم.

ثانيا: العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها تعريف القراءات:

1-التوقيف والنقل.

2-حقيقة الاختلاف بين القراءات والمظاهر التي يعود إليها هذا الاختلاف كالإعراب والحذف والإثبات والإبدال وغير ذلك.

3-الأداء.

وهذه العناصر المتوافرة في تعريف الإمام ابن الجزري أكثر من غيره ، ولعل هذا هو سبب قبوله من ناحية ، كما أن مكانة ابن الجزري عند المتأخرين سبب آخر من ناحية أخرى [9].

ثالثا: أقسام القراءات:

هذه هي أهم أقسام القراءات التي ذكرها العلماء [10]:

أ-القراءات المتواترة: هي القراءات التي نقلها جمع من الثقات ، بحيث يؤمَن تواطؤهم على الكذب من أول سند إلى منتهاه ، وهذه القراءات يُقطع بصحة سندها إلى الوحي الإلاهي.

ب-القراءات المستفيضة المشهورة: هي القراءات التي صح سندها ، واشتهرت قراءتها ، ووافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت الرسم ولو تقديرا ، وهذه القراءات كذلك يقطع بقرآنيتها وأنها من وحي الله.

وهذان القسمان الأول والثاني من القراءات الثابتة المقطوع بقرآنيتها. وقراءة الأئمة العشرة داخلة في هذين القسمين ، فهي إما أن تكون متواترة صحيحة مستفيضة كما ورد عن كثير من كبار الأئمة كابن الجزري وأبي شامة وغيرهما [11].

وقد أفاض الونشريسي في تقرير تواتر القراءات ناقلا تقريرا طويلا لابن عرفة في ذلك ، ومع أن ابن عرفة اقتصر على القول بتواتر القراءات السبع ، لكنه صرح بصحة الثلاثة المكملة للعشر كذلك [12].

ج-القراءات الشاذة وأسباب الشذوذ:

أصل معنى شذ ، انفرد عن الجمهور وندر ، فهو شاذ ، وأشذه غيره ، وشذ الرجل: إذا انفرد عن أصحابه ، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ [13].

أما الشاذ اصطلاحا فهو: كل قراءة فقدت الأركان الثلاثة: التواتر أو الاستفاضة ، ورسم المصحف ، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية ، او فقدت أحد الأركان الثلاثة ، وهذه القراءة الشاذة لا يقرأ بها ولا تسمى قرآنا[14].

والشاذ عند مكي بن أبي طالب القيسي هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية ، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف[15].

رابعا: أنواع القراءات الشاذة:

1-الآحاد: هو ما صح سنده ولم يتواتر ، وخالف الرسم أو العربية.

2-الشاذ: ما فقد الأركان الثلاثة أو أحدها.

3-المُدرج: ما زيد في القراءة على وجه التفسير.

4-الموضوع: هو ما نسب إلى قائله من غير أصل ، وهذا ليس بقراءة مطلقا.

أما المشهور ، فقد اختلف في عدّه من الشواذ ، ذلك لأن بعض العلماء اكتفوا بالاستفاضة والشهرة في إثبات القرآنية ، في حين ذهب بعضهم إلى اشتراط التواتر. قال ابن الجزري: «إن أول من تتبع وجوه القراءات وألفها ، وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هو هارون بن موسى الأعور العتكي البصري المتوفى سنة سبعين ومائة ، وقيل: توفي سنة مائة وثمانية وتسعين للهجرة»[16]

ولما استقرت قواعد النحو مسجلة في كتاب سيبويه ، وظهرت المدرسة البصرية ، ثم الكوفية بعدها ، حيث بدأت معالم الخلاف تظهر حول التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عامة والشاذة عنها خاصة ، آخذين منها ما يؤيد وجهة نظرهم من جهة ، ورافضين ما لم يقبله القياس ، أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى ، فكانت دائرة الخلاف تتسع وتضيق تبعا لبعد هذه القراءات عن الأصول والمقاييس أو قربها منها[17].

صحيح أن هؤلاء النحاة لم يسترشدوا في مواقفهم بمصطلح «علم القراءة» ، ولم يدركوا زمن تقسيمها إلى متواترة أو مشهورة أو شاذة ، إلا أنهم جميعا استرشدوا بمستوى نقلها ودرجة شهرتها ، فقد كانوا يصرحون في كتبهم أن هذه القراءة لبعضهم ، وأن تلك لفلان وحده ، وأن هذه لأحد الصحابة ، وأن تلك القراءة قليلة ، وكانوا يستعرضون أحيانا بعض الأسانيد التي تصلُهم بقارئها على سبيل الندرة ، قال الفراء: «حدّثني محمد بن الفضل الخراساني عن الصَّلت

بنِ بهرامَ عن رجل قد سمّاه عن علي رضي الله عنه أنه قرأ:(**أفحَسْب** الذين كفروا)[18] وهي قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس وعكرمة أيضا»[19].

و«كان النحاة يستعينون في مباحثهم بحروف الصحابة المخالفة التي نبذها عثمان من مصاحف المسلمين ويبنون بها بعض القواعد ، ويستدلون بها على بعض الوجوه وهم يعلمون أنها مخالفة لمصاحف المسلمين ، وأن الجمهور لا يقرأ بها. فقد استشهد سيبويه بحرف أبيّ (وإذا لا يلبثون)[20] (وإذن لا **يلبثوا**) على جواز إعمال "إذن" الناصبة ، وحمَل الكسائي (179هـ) حرف أبي: (تقاتلونهم أو يسلمون)[21] (تقاتلونهم أو **يسلموا**) على معنى حتى يسلموا»[22].

من البديهي أن القراءات كانت محل الاهتمام قبل النحو ، وذلك أن القراء انتشروا في الأمصار منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام يقرؤون الناس القرآن الكريم ويعلمونهم أمور دينهم ، وبعدما جُمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه ، تفرق مجموعة من القرّاء بأمره رضي الله عنه ، فكان منهم أبو عبد الرحمن السلمي (74هـ) مقرئ الكوفة ، وعامر بن عبد القيس (55هـ) مقرئ البصرة* ، فأصبح منذ هذا الحين رسم عثمان شرطا أساسيا من شروط صحة القراءة ، فكل قراءة لا توافق الرسم تبقى خارج المصحف[23] ، والرسم مصطلحا هو: «الوضع الذي ارتضاه عثمان في كتابة القرآن وحروفه»[24].

هذه هي الإرهاصات الأولى التي أدت إلى اختلاف المدرستين البصرية والكوفية في بعض المسائل النحوية الناجمة عن تعدد القراءات القرآنية لا سيما في مواطن من الشاذ منها.

خامسا: القراءات بين البصريين والكوفيين:

تأرجح الاستشهاد بالقراءات القرآنية بين ما يتفق مع أصول البصريين وأقيستهم وكذا سماع الكوفيين وسند رواية القراءات عندهم ، فالبصريون كانوا لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النّادر وفق ما تتطلّبه مقاييسهم إلاّ مَنْ خَالَفَ مِنْهُم ، «فقد جَعلوا الأقيسةَ النحويةَ ، والقواعدَ والأصولَ التي وضعوها مقياساً على ما يرد من قراءات شاذَّة أو غير شاذّة»[25] ، «إذ لا بدَّ لِكُلّ نَصّ عندَهم من أَنْ يخضعَ لِهَذا التقعيدِ والتنظيم»[26] ، فما وافقَ منها أقيستَهُم وقواعدهم قبلوه ، وما أَباها رفضوه ، ووصفوه بالقبحِ والشذوذِ أَو الضعفِ والرداءة ونسبوا القراءة إلى التوهّم والغلط على أَنَّ نقدَ النحاةِ للقراءات إنَّما هوَ نقد للروايةِ وليسَ نقداً للقراءةِ بعدَ صحَّةِ سندِهَا[27] ، فالتخطئة موجّهةٌ إلى القارئ كأَنْ تكونَ فيه غفلةٌ أَو سهو ، وفرقٌ بين القراءة والعربية. وربما كانتِ القراءة الشاذة عندَ بعضِ النحاةِ أقوى منزلةً مِن غير الشاذةِ. يقولُ سيبويه :

«وقد قرأ أُناسٌ (والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ)[28] و (الزَّانِيَةَ والزَّانِيَ)[29] وهو في العربيةِ على ما ذكرتُ لَك مِنَ القوّة (7) ولَكِنْ أَبتِ العامّةُ إلاَّ القراءةَ بالرفعِ. وإنَّما كَانَ الوجهُ في الأمرِ والنهي النصب لأنَّ حدَّ الكلامِ تقديمُ الفعل وهو فيه أوجب»[30].

وكذلك استدلالهم مثلا في **"كلا"** و"كلتا" بقراءة حمزة والكسائي، وبيان ذلك: أن البصرين يذهبون إلى أن **كلا وكلتا** فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف عصا ورحا. ويستدلون على أن الألف فيهما ليست للتثنية وأنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما)[31]. وقال تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها)[32]، قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها[33].

وكاستدلالهم أيضا على أن (**إنْ**) المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم بقراءة من قرأ: (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)[34] في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف **إنْ** وتشديد **لمّا**[35].

وأما الكوفيون لم يتحفظوا في مجال القراءات كما تحفظ البصريون في ذلك، لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره، لأن شعار الرواة فيها الدقة والضبط والاتقان، ومن ثمّ كانت في نظرهم مصدرا لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها، لأنها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس، وتُستمد الأصول، فمنهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصّح في ميدان الاستشهاد بالقراءات من منهج البصريين، لأن اتخاذ القراءات مصدر للاستشهاد يثري اللغة، ويزيد من رصيدها، ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام، فلا تمد يدّها إلى تعريب أو إلى دخيل[36].

فالكوفيونَ إذا رَجَّحُوا القراءاتِ التي يُجمعُ القراءُ عَليها فلا يَرفضونَ غَيرهَا ولا يغلّطونَها لِأَنَّها صوابٌ عِندَهم أيضاً. كيف لا وهم يقدمون شعرا غير منسوب في استشهادهم. فالأحرى تقديم القراءة التي لم يتفق أغلبهم على شذوذها. لأنها مصدر لا يمكن إغفاله أو وضعه هامشا وإن استبعد من فضاء التعبد.

أ) بعض ما اختلف فيه الفريقين سببه القراءات:

1-إلّا بمعنى **الواو:**

ذهب الكوفيون إلى أن إلّا تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى خلاف ذلك، واحتج الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى: (ليلا يكون للناس عليكم حجة **إلا** الذين ظلموا منهم)[37] أي: «والذين ظلموا» وأيّدوا حُجَّتهم بقراءة بعض القراء (**إلى** الذين ظلموا) مخففا بمعنى مع الذين

ظلموا ، واحتج الكوفيون بورود (إلى) معنى (مع)، بقوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين)[38] ، أي مع المرافق ، ومع الكعبين ، وقوله تعالى: (مَنْ انْصَارِيَ **إِلَى** اللَهِ)[39] ، أي مع الله ، وقوله عزو جل: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ **إِلَى** أَمْوَالِكُمْ)[40] أي مع أموالكم[41] .

نقض البصريون دليل الكوفيين في القراءة فقالوا: وأما قراءة من قرأ (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف ، فإن صحت وسلمت لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه حجة تدل على أن إلا تكون بمعنى الواو ، لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيرا جدا ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ: (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى (مع)، وقراءة من قرأ (إلا) بالتشديد بمعنى (لكن)؟[42] .

رأيي: حمل الكوفيون القراءة على نظيرتها مشهورة ، مستندين في ذلك أن القراءات نزلت على أحرف سبع مثلما في الحديث تيسيرا على الناس ، أما البصريون فيعتمدون العقل والقياس في توجيهم أو ردهم لما جاء به الكوفيون ، محاولين بذلك الضبط والحصر.

كما أن البصريين يؤكدون على أن (إلّا) لا تكون بمعنى الواو أبدا وهذا في القراءة المتواترة. محاولين بذلك قطع الصلة كليا في بعض الأحيان مع ما يسمونه شاذا من القراءات. بخلاف الآخرين الذين يبحثون عن ضالتهم في القراءات كلها قبل المروي من شعر ونثر كلام العرب.

2-وقوع الفعل الماضي حالا:

يذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، واحتجوا بقوله تعالى: (أَوْ جَاؤُوكُمْ حصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[43] ، (فحصرت) فعل ماضي في موضع حال ، وتقديره: (حصرت صدورهم)، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاؤوكم **حصرةً** صدورهم)، وهي قراءة الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي ، والمفضل عن عاصم.

أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا ، وكان تخريجهم يقوم على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون صفة **للقوم** المجرور في أول الآية.

الوجه الثاني: أن تكون صفة **لقوم** – مقدر- و يكون التقدير فيه : (أَوْ جَاؤُوكُمْ قَوْمًا حصرت صدورهم)، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

الوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال: (أو جاؤوكم) ثم أخبر فقال: (حصرت صدورهم).

الوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال: ضيّق الله صدورهم كما يقال: جاءني فلان ، وسّع الله رزقه[44] .

هذا ما صنّفه العقل البصريُّ من أوجهٍ وكلها تنفي حالية الفعل الماضي **وجواز** حاليته في حالة واحدة من هذه الحالات الربع المذكورة آنفا.

3- بناء فعل الأمر وإعرابه:

ذهب الكوفيّون غلى أنّ فعل الأمر يكون معربا واحتجّوا لذلك بأن قالوا: «إنّ الأصل في : افعَلْ ← لِتفعَلْ» وأنّ فعل الأمر عندهم للمواجَهِ أو المخاطَب ، افعَلْ ← لتَفْعَلْ ، وللغائب: ليَفْعَلْ ، وعلى ذلك كان توجيههم لقراءة الحسن البصري وآخرين: (فَبِذَلكَ **فَالْتَفْرَحُوا**)[45] ، فثبت أن الأصل في الأمر للموَاجَه باللام ، إلا أنّه مع كثرة الاستعمال للموَاجَه في كلامهم وجريه على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف[46].

احتج البصريون على قول الكوفيين بالإعراب بقولهم: «أن الأصل في الأفعال تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون» ، وعلّه إعراب بعض الأفعال أنّه شابه الاسم ، وهذه المشابهة أو المضارعة مقصورة على المضارع من الأفعال لا تتعداه ، ففعل الأمر لا مشابهة بينه وبين الاسم فبقي على أصله في البناء[47].

رأي: استشهاد الكوفيين بقراءة الحسن في مسألة إعراب فعل الأمر لا يفي بالغرض ولا ينتهي بفائدة محسومة ؛ لأن كثرة الاستعمال ههنا دليلٌ فاسدٌ على حدِّ قول أبي البركات: «قلنا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختصّ الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله ، نحو: احرنجم واعرنزم واعلوطّ واخروطّ وما أشبه ذلك من الافعال ، لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنّما يختص بما يكثر في الاستعمال ، ألا ترى أنهم قالوا في " لم يكن" لم يك ، ولم يقولوا في "لم يصن" لم يص ، ولا في " لم يهن" لم يه ، لأنّه لم يكثر استعماله ،... فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل خلاف من جميع الفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقلُّ في الاستعمال ، دلّ على أن ما ادعوه من تعليل ليس عليه تعويل...إلا أنه قد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا»[48] ، فحظ الدراية هنا كان أوفر ممن تمسك بالرواية في استنباط الحكم النحوي. فربما الاستشهاد بهذه القراءة ليس محله هنا ، ولهذا ضعف التاصيل للمسألة سيزيد من ضعف الشاهد المستدعي من القراءة الشاذّة.

هذه بعض ما كان من خلاف بين الفريقين سببه القراءات ، وإلا فالاختلافات كثيرة في مسائل متعددة ومتنوعة ، إلا أن ورقات المقال لا تكفي للإتيان بكلها ، فقد اكتفيت بالإشارة إلى هذه الأمثلة. حتى يتسنى لي ذكر بعض ما اتفقا عليه الفريقين من توجيهات نحوية للقراءات الشاذة.

كما تجدر الإشارة هنا قبل الانتقال إلى مواطن الاتفاق بين المدرستين أن منهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين ، لأن اتخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة ، ويزيد من رصيدها ، ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام ، فلا تمدُّ يدها إلى تعريب أو إلى دخيل باعتبارها سجل واف للغات التي نزل بها القرآن الكريم ، ومادام سندها الرواية ، ودعامتها السماع ، فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره ، لأن رواة القراءات يتحرجون من عدم الدقة فيها على حين لا يبالون بالحرج في غيرها حينما تخون الحافظة ، أو يستبد النسيان ، أو يقع على الألسنة التحريف[49]. أما عن البصريين فقد عجب ابن حزم من منطق البصريين إزاء القراءات ، فقال ما نصه: «من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا ، ثم تُعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها... ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس ، أو لزهير ، أو لجرير ، أو للحطيئة ، أو للطرماح ، أو لأعرابي أسدي ، أو لتميمي ، أو من سائر أبناء العرب لفظا من شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه... ثم إذا وَجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه»[50].

ب) بعض ما اتفق عليه الفريقان سببه القراءات:

1- كسر همزة (إنّ) وفتحها:

أجاز الفرّاء كسرة همزة **أنّ** في قراءة ابن عباس: «شهد الله **إنّه** لا إله هو... أنّ الدين عند الله الإسلام»[51]، فقد أوقع (الشهدة) على (أنّ الدين)، وجعل جملة (إنّه لا اله الّا هو) مستأنفة معترضة بين الشهادة ومعمولها ، قال: «وهو وجه جيد»[52] ، وتبعه أبو علي الفارسي ، فذكر أنّه الوجه[53].

كما أجاز الفرّاء كسر همزة (أنّ) في لموضع الذي يجوز إسقاطها فيه ، وذلك في قراءة حسين الجعفي: «واعلموا أنّ ما غنمتم من شيء **فإنّ** لله خمسه»[54]، قال: «ويجوز في أنّ الآخرة أن تكسر ألفها ، لأن سقوطها يجوز»[55].

وأجاز أبو بكر الأنباري أن تفتح همزة (أنّ) إذا اقترنت بجواب الشرط ، وذلك في قراءة طلحة بن مصرف: «ومن يعص الله ورسوله **فأن** له نار جهنّم»[56]، فقد قدّر لها مبتدأ محذوفا أي: فجزاؤه **أن** له نار جهنّم[57].

2- التوكيد بالمصدر:

بيّن ابن جنّي أن (ضَحِكًا) في قراءة ابن سميفع: (فَتَبَسَّمَ **ضَحِكًا** مِنْ قَوْلِهَا)[58] ، منصوب على المصدر بفعل محذوف[59]، وذلك غلى ذلك في قراءة ابن عبّاس: (وسخّر لَكُمْ مَا فِي

السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا **مِنْهُ**)[60] ، وفي قراءة الحسن: (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقَوَّلَ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى اللضهِ **كَذِبًا**)[61] ، فـ (منّةً ، وكذبا) منصوبان على المصدر ، كما أجاز أن يكونا منصوبين مع القراءة الأولى بفعلهما الحاضر (تبسَّمَ ، وسخَّرَ ، وتَقَوَّلَ) ، على مذهب أبي عثمان المازني في قوله: تبسمتُ وميضَ البرق ، حيث انتصب ميضَ عنده بـ(تبسّمَ) ، نفسه[62] .

وبين الفرّاء أن صفة المفعول المطلق قد نابت عنه في قراءة ابن أبي عبلة: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا **كَثِيرًا** مِنْهُمْ»[63] ، أي صمّا كثيرًا ، وتابعه أبو جعفر النّحاس[64] .

3- الشرط والجزاء:

أ- **معنى الشرط والغاية منه:**

خرّج أبو عمرو بن العلاء على الشرط بالأداة (إنَّ) قراءة بعض أهل مكة: (فهل ينظرون إلّا الساعة **إن** تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها)[65] ، وتابعه الفرّاء مبينا أن هذا الشرط هو على استئناف كلام جديد بعد الوقف على الساعة[66] ،

ب- أدوات الشرط الجازمة:

إنّ: ذكر أبو جعفر النحاس أن النحويين جميعا لا يجيزون مجيء جواب (إنّ) غير مجزوم أو بلا فاء[67] ، وذلك في قراءة الأعمش: (وَلا يَجْرِ مَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ **إِنْ** يَصُدُّوكُمْ)[68] . وقد أجاز ابن جنّي أن يرتفع فعل الشرط بعد الأداة (إنّ) ، في قراءة طلحة بن سليمان: (فإمّا **تَرَيْنَّ** مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي..)[69] ، قال: «تلك لغة أن تثبت هذه النون في الجزم»[70] .

أيّ: أجاز الفرّاء أن تُزاد (ما) بعد (أيّ) الشرطية وما أضيفت إليه ، في قراءة ابن مسعود: (**أَيَّ** الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوانَ عَليَّ)[71] ، وذكر أن ذلك هو الأكثر في كلام العرب[72] .

منء: أجاز الخليل الحمل على معنى (منِ) الشرطية ، فيجوز تأنيث فعل الشرط بعدها ، وذلك في قراءة أبي جعفر: (**وَمَنْ تَقْنُتْ** مِنْكُنَّ لِلَهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نؤْتِهَا أَجْرَهَا)[73] وتابعه سيبويه والأخفش[74] .

هذه بعض المسائل التي التقى فيها الطرفان أو المدرستان حول جواز القراءة ببعض الأوجه التي وردت في القراءات الشاذة ، هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على سعة التحفظ وبعد النظر في هاته القراءات كونها مصدرا مهما للاستشهاد عندهم. فمهمة القارئ نقلها والمحافظة عليها ، ومهمة اللغوي استنباط الأحكام منهما إن وجد لها مسوغ في قواعد العرب وغن اختلف المنهج.

معنى هذا أن الأخذ بالقراءات أولى في الاستشهاد ، حتى وإن كان الحرف المستشهد به شاذا ، لأنه سمع وروي ، ولعل ابن جني في محتسبه وقف على الشاذ من القراءات مبينا وجهه في اللغة. حيث يقول في ذلك مدافعا عنه: «إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه

محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم ربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه... ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القرّاء المجتمع عليه في أهل الأمصار على قراءتهم ، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات عنهم ؛ لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذّا»[75].

خاتمة:

بعد التتبع الشديد لأقوال النحاة الأوائل ومدى تعاملهم مع هاته القراءات الشاذة ، رأيت أن كل من تعرض لهذه الدراسة إلا واستنتج أن هؤلاء النحاة وقفوا موقفا نحويا التزموا فيه بالمقياس ، فقبلوا منها ما وافقهم ، ورفضوا ما كان يمكن رفضه.

- لم يكن ثمة ما يميز في هذه المواقف بين بصري وكوفي خلافا لما كان يُتصور ، فقد كان الخليل وسيبويه وأبو عبيدة معمر ابن المثنى البصريون يسلمون بوجوه كثيرة من القراءات الشاذة ، وكان الفراء والطبري الكوفيون ينكرون بعضها.

- أغلب ما أشيع عن الكوفيين من اعتداد شديد بالقراءات الشاذة يعود إلى توسيع رقعة الاستقراء اللغوي عندهم ، لا إلى اعتداد خاص بها ، فقد كانت الكوفة موطن القراءات الأول فيها نزل الصحابة كعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ، وفيها روى سعيد بن جبير وأبو عبد الرحمن السلمي وزُرْ بن حبيش وسليمان بن مهران الأعمش الحروف المخالفة ، وفيها امتدت روايات أقطاب القراءة الثلاثة: عاصم وحمزة والكسائي.

- كان من ثمرة المقياس النحوي أن طعن النحاة على طائفة من القراءات ، إلا أن طعونهم كانت على مستويات مختلفة تبعا لمقاييسهم ضيقا واتساعا ، ولم يكن هناك ما يميز في هذا الطعن بين نحوي وعالم قراءات خلافا لما قد يظن من أن هناك صراعا بين النحاة والقراء.

- القرّاء أهلُ تلقّ وعرض ، فهم أَدقُّ في نقلِهِم اللغة ، والفارقُ بينَ منهج اللغويين ومنهج القرّاءِ كبيرٌ ، فمنهجُ القراءِ أوثقُ وأصحُّ من الأقيسةِ والقواعدِ التي وضعها اللغويونَ والنحاةُ وأرادوا أَنْ تخضع لها كُلُّ النصوصِ العربيةِ.

قائمة المصادر والمراجع:

1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط4 ، د ت.

2) بازمول ، محمد بن عمر بن سالم: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، دار الهجرة ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1996م.

3) التبريزي ، يحي بن الخطيب: شرح القصائد العشر ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1998م.
4) ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد): النشر في القراءات العشر ، تح: علي محمد الضباع ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت.
5) ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تح: محمد بن عيد الشعباني ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، ط1 ، 2008.
6) أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، تح: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1980م.
7) أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف: البحر المحيط ، تح: عادل عبد الموجود وزملاؤه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1993م.
8) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د.ط ، د.ت.
9) الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس ، تح: على الهلالي ، مطبعة حكومة الكويت ، 1966.
10) بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن ، تح: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1988م.
11) سعيد الأفغاني: أصول النحو ، مطبعة الجامعة السورية ، ط2 ، د.ت.
12) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، دار القلم ، القاهرة ، دط ، 1975.
13) أبو العباس (أحمد بن يحي الونشريسي): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، د ط ، 1981.
14) عبده الراجحي: اللهجات العربة في القراءات القرآنية ، دار المعارف ، مصر ، دط ، 1968م.
15) عبد العال سالم مكرم: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2009 الفرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن ، تح: أحمد يوسف نجاتي وجماعته ، مطبعة دار الكتب المصرية ، دط ،1955م.
16) ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د ط ، د ت.

17) القسطلاني ، شهاب الدين: لطائف الإشارات لفنون القراءات ، تح: عامر السيد عثمان وزميله ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1392هـ.

17) محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن ، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه ، مصر ، ط2 ، 1362هـ.

18) حمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1999

19) مكي بن أبي طالب حمّوش القيسي: الإبانة عن معاني القراءات ، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهظة ، مصر ، د ط ، د.ت.

20) مصطفى صالح جطل ، محمود الصغير: مجلة: بحوث جامعة حلب (موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة) ، العدد:7 ، 1985.

الهوامش:

1 الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني): تاج العروس من جواهر القاموس ، تح: على الهلالي ، مطبعة حكومة الكويت ، 1966 ، ج1 ، ص:101.

2 ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا): معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، دت ، ج:05 ، ص:79، 78.

3 التبريزي (يحي بن الخطيب): شرح القصائد العشر ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1998م ، ص: 185، 186.

القيامة: 17. 4

5 أبو حيان الأندلسي'محمد بن يوسف): البحر المحيط ، تح: عادل عبد الموجود وزملاؤه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1993م ، ج1 ، ص:121.

6 الزركشي 'بدر الدين محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن ، تح: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1988م ، ج1 ، 396، 395.

7 المرجع نفسه ، ص: 150.

8 القسطلاني(شهاب الدين): لطائف الإشارات لفنون القراءات ، تح: عامر السيد عثمان وزميله ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1392هـ، ج1 ، ص:170.

9 ينظر: بازمول (محمد بن عمر بن سالم): القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، دار الهجرة ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1996م ، ج1 ، ص: 111-114.

10 ينظر: مكي بن أبي طالب حمّوش القيسي: الإبانة عن معاني القراءات ، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهظة ، مصر ، د.ط ، د.ت ، ص: 51 وما بعدها ، وينظر: بن الجزري (محمد بن محمد بن محمد): النشر في القراءات العشر ، تح: علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى ، ج1 ، ص: 10 ،9.

11 المرجع نفسه ، ج1 ، ص:424.

12 ينظر: أبو العباس (أحمد بن يحي الونشريسي): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، د ط ، 1981 ، ج12 ، ص:68 وما بعدها.

13 ينظر: ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، د ط ، د ت ، ج5 ، ص:29 ،28.

14 ينظر: منجد المقرئين والاتقان ، ج1 ، ص:129

15 ينظر: مكي ابن أبي طالب القيسي: الإبانة عن معاني القراءات ، ص: 52.

16ابن الجزري: غاية النهاية ، ج2 ، ص:348.

- ينظر: عبد العال سالم مكرم: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2009 ، ص: 108. 17

18-الكهف:102. (أَفَحَسِبَ).

-ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د.ط ، د.ت ، ص:85. 19

20-الاسراء: 76. (لا يلْبَثُونَ).

21- الفتح:16. (أَوْ يُسْلِمُونَ).

22- مصطفى صالح جطل ، محمود الصغير: مجلة: بحوث جامعة حلب (موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة) ، العدد:7 ، 1985 ، ص: 118.

*- إضافة إلى زيد بن ثابت(45ه) مقرئ المدينة ، وعبد الله بن السائب(70ه) مقرئ مكة المكرمة ، والمغيرة بن شهاب (91ه) مقرئ الشام.

23- ينظر: محمود أحمد الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1999 ، ص: 34.

24- محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن ، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه ، مصر ، ط2 ، 1362ه ، ج1 ، ص: 362.

25- عبده الراجحي: اللهجات العربة في القراءات القرآنية ، دار المعارف ، مصر ، دط ، 1968م ، ص:86 ،85.

26- المصدر نفسه ، ص: 86.

27 - ينظر: الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن ، تح: أحمد يوسف نجاتي وجماعته ، مطبعة دار الكتب المصرية ، دط ، 1955م.ج2 ، ص:76.

28- المائدة: 38. (والسارقُ والسارقةُ)

29- النور02 ، (الزاني والزانيةُ)

30- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، دار القلم ، القاهرة ، دط ، 1975 ،ج1 ، ص:1975.

31- الإسراء: 23.

32- الكهف: 33.

33- ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط4 ، د ت ، ج2 ، ص: 448.

34- هود: 111ن

35- ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص: 196.

36- ينظر: عبد العال سالم مكرم: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ص: 110.

37- البقرة: 150

38- المائدة: 06.

39- الصف:14.

40-النساء: 02.

41ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص: 266-272.

42- المصدر نفسه ، ج1 ، ص: 272.

43- النساء:90.

44 ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص: 254 ،255.

45- يونس: 58 ، (فاليفرحوا)

46- عبد العال سالم مكرم ، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ص: 60.

47- ينظر: الانباري أبو البركات ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ص: 424.

48- المصدر نفسه ، ص: 224 ، 225.

49- ينظر: المرجع السابق ، ص: 110.

50- سعيد الأفغاني: أصول النحو ، مطبعة الجامعة السورية ، ط2 ، د.ت ، ص: 29.

51 آل عمران: 18 ، 19.(أنّه)

52 ينظر: الفرّاء ، معاني القرآن: ج1 ، ص: 199.

53 مجمع البيان ، ج3 ، ص: 35.

54 الأنفال: 41.(فأنَّ)

55 الفرّاء: معاني القرآن ، ج1 ، ص: 411.

56 الجن: 23.

57 ينظر: ابن خالويه ، مختصر في الشواذ القرآن ، ص: 163.

58 النمل: 19.(ضاحكًا)

59 ينظر: ابن جنّي ، المحتسب ، ج2 ، ص: 139.

60 الجاثية ، 13. (منهُ)

61 الجن: 5. (تَقُولَ)
62 ينظر: احمد محمود الصغير ، القراءات الشاذّة ، ص: 434.
63 المائدة: 71. (كثيرٌ)
64 ينظر: الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص: 316.
65 محمد: 18. (أن تأتيهم)
66 ينظر: الفراء ، معاني القرآن ، ج3 ، ص: 61.
67 ينظر: أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، تح: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1980م ، ج3 ، ص: 48.
68 المائدة: 2. (أن يصدوكم)
69 مريم: 26. (ترَيِنَّ)
70 ابن جني: المحتسب ، ج2 ، ص: 42.
71 القصص: 28. (أيَّمَا الأجلين)
72 ينظر: الفرّاء ، معاني القرآن ، ج2 ، ص: 305.
73 الأحزاب: 31. (ومن يقنت)
74 ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص: 415.
75-أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تح: محمد بن عيد الشعباني ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، ط1 ، 2008 ، ص: 14.